

في تقريرها عن الطاقة

شركة نفط الهلال: استثمارات قطاع النفط والطاقة بحاجة إلى إعادة تقييم من جديد

بغداد/المدى

اصدرت شركة نفط الهلال تقرير الطاقة الاسبوعي حيث رصد التقرير التغييرات الحاصلة على قطاع النفط والطاقة خلال العامين المنصرمين وما شكله من اتجاهات متعددة ومتباينة من حيث الحجم والقيمة والانتاج، اذ دفع الارتفاع الذي حصل على أسعار النفط الخام إلى مزيد من الإنتاج لاستغلال الطلب عند الأسعار السائدة، في حين دعت العديد من الأطراف المنتجة والمستوردة إلى ضخ مزيد من الأموال لتطوير قدراتها الإنتاجية الحالية والاستعداد لتلبية الطلب المتزايد على النفط والذي يقدر بـ ١٠٧٪ سنوياً، وترجع العديد من التغيرات الحاصلة في حوض مستهدفة من الطلب العالمي يصل إلى ١١٠ ملايين برميل يومياً، الأمر الذي يتطلب البدء بعملية التطوير والتوسع بسرعة دون تأخير، وبين هذا وذلك فقد أفضت تلك الاتجاهات إلى ارتفاعات كبيرة على تكاليف الإنتاج نظراً لارتفاع أسعار البحوث والتقيب وتشمل المواضع البحرية والتي غالباً ما يحمل الاستثمار فيها تكاليف إضافية نظراً للاحتياجات الفنية والتقنية العالية.

ووفقاً للتقديرات الحديثة حول الارتفاعات الحاصلة على تكاليف الإنتاج والتطوير فقد سجلت تكاليف اكتشاف واستغلال احتياطات النفط والغاز الطبيعي لشركات الطاقة الكبرى ارتفاعاً يزيد عن ٥٠٪ بين ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧ في حين وصل متوسط تكاليف التنقيب العالمية خلال الثلاث سنوات الماضية إلى ١٧ دولار للبرميل الواحد، وبنسبة زيادة وصلت إلى ٥١،٥٪ عن المستوى السابق من حيث ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥، وبقيت المنطقة الأوروبية تحتل المركز الأول من حيث الارتفاع في الكلف بالمقارنة بكلف الإنتاج والتقيب في الولايات المتحدة الأمريكية التي ارتفعت التكاليف فيها بما نسبته ٦١٪ لتصل إلى ١١٥ دولار للبرميل للعمليات البرية وبنسبة ٤٠٪ لتصل إلى ١٣ دولار للبرميل للعمليات البحرية وبمتوسط إجمالي زيادة

تكلفة الإنتاج بنسبة ٥٠،٥٪، فيما بقيت دول منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً منطقة الخليج الأقل تكلفة بالمقارنة مع تلك الدول حيث بلغت الزيادة الحاصلة على كلف الإنتاج نسبة ٦٠٪، لتصل إلى ٥،٣ دولار للبرميل الواحد، ومن المتوقع أن تتوالى الزيادات على تكاليف الإنتاج والتقيب والتطوير وإدخال تقنيات جديدة لإطالة أمد استخدام الحقول الحالية والجديدة لترفع بذلك من حجم المشاريع ضمن الجدية اقتصادياً ضمن المنظور القريب وفي حال استمرار الأسعار السائدة على مستوياتها الحالية أو تراجعها أكثر وأكثراً، وفي المقابل فإن خطط التطوير والتحديث لا تنتظر اتجاهات الأسواق الحالية ولا تتخذ القرارات الاستثمارية بناءً عليها، حيث أن قطاع النفط والطاقة منطقتي المركز الأول بالاستثمار الحكومي والقطاع الخاص مؤخرًا، وتقدر الاستثمارات الموجهة لتطوير القطاع إلى مئات المليارات من الدولارات حول العالم حتى العام ٢٠١٥ نظراً لما يتطلبه ذلك من إدخال تقنيات جديدة قد تقلل من حجم الإنفاق وتجعل من الإنتاج والتقيب عملية سهلة وغير مكلفة، وتأتي هذه القيم الضخمة من الاستثمار الموجه للقطاع نتيجة الوصول إلى قاعة مفادها أن الدول المصدرة للنفط مطالبة ليس فقط بتلبية الزيادة الحاصلة على النفط والغاز وإنما بزيادة الاستثمارات الموجهة في كافة أوجه الاستثمار المتعلق بقطاع النفط والطاقة لديها من أجل الحفاظ على القدرة الحالية وتطويرها للتغلب على تعثرات انخفاض الإنتاج المتوقعة، ذلك أن تطوير قدرات الإنتاج تحتاج إلى ما يزيد عن ثلث المبالغ الموجهة للاستثمار في أي وقت وإلى ضعفها للحفاظ على طاقة الإنتاج الحالية هذا وفيما تلقى الأزمة الائتمانية العالمية آثارها على جميع الأنشطة الحياتية للأفراد والجماعات، فمن المتوقع أن تحصل بتأثيرها على قطاع النفط والطاقة خلال الفترة القادمة نظراً لارتفاع تكاليف التمويل الذي تقدمه المصارف للقطاع، الأمر الذي يشكّل صعوبة في الحصول على التمويل اللازم مما يرفع

من احتمالية تعطل العديد من المشروعات الضخمة ولو بشكل مؤقت وخاصة تلك المشروعات المتعلقة في مجالات التكرير والبتروكيماويات وقطاع الكهرباء، حيث مازالت هذه القطاعات تحتاج إلى مزيد من التطوير والتحديث والذي يحتاج إلى استثمارات طويلة الأجل لا بد من تمويلها وخصوصاً مشاريع قطاع الكهرباء التي قد تتعرض للتأجيل في حال عدم الحصول على التمويل اللازم المناسبة مع الأخذ بعين الاعتبار الانكاسات السلبية لتلك على نسب النمو الاقتصادي والنمو السكاني في ظل ارتفاع الطلب على الكهرباء في من قبل جميع دول المنطقة ويتسارع كبير.

أهم الأحداث في قطاع النفط والغاز خلال الأسبوع (في منطقة الخليج) السعودية: تسلمت الشركة الوطنية السعودية للنفط البحري ناقلة النفط العملاقة "حباري"، التي تم بناؤها في أحواض شركة هيونداي بكوريا الجنوبية بتكلفة قدرها حوالي ٤٦٠ مليون ريال، كما يتم حالياً استكمال بناء أربع ناقلات نفط عملاقة سوف يتم استلامها في عام ٢٠٠٩ حيث سيكون عدد ناقلات النفط العملاقة التي تملكها وتشغلها الشركة ١٧ ناقلة وبالتالي ستزحف من امكانات الشركة في مجال نقل النفط الخام لتصل إلى حوالي ٣٧ مليون برميل نفط، كما يتم حالياً بناء ١٦ ناقلة للشركة الوطنية لنقل الكيماويات (شركة تابعة للنقل البحري بنسبة ٨٠٪) وسيتم استلامها تباعاً خلال الأعوام ٢٠٠٩ و٢٠١١ مما سيضاعف عدد ناقلات الكيماويات لتصل إلى ٣٢ ناقلة.

البحرين: أبرمت البحرين وإيران الاتفاقية الإطارية بين الجانبين لاستيراد الغاز من الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى مملكة البحرين، حيث تنص الاتفاقية على توريد نحو مليار قدم مكعب من الغاز الإيراني يوميًا إلى البحرين، حيث تعتبر هذه الاتفاقية هي الأهم في مجال التعاون البحراني الإيراني

وتوفر بموجبها معدلاً نسبياً من الغاز الإيراني للبحرين والتي تحتاجها المملكة المحلية بسعر بسيط مقارنة بالأسعار العالمية، كما يجري العراق محادثات في العاصمة البريطانية مع شركات دولية حول منحها عقوداً مستقبلية تهدف لرفع إنتاجية النفط العراقي، حيث يرغب العراق في أن يبدأ تنفيذ العقود التي يجري الاتفاق عليها في شهر يونيو/حزيران المقبل، لمساعدة القطاع النفطي في العراق على استعادة قدرته على العمل بدون تأخير، على أن تحتفظ الحكومة العراقية بالسيطرة على ٥١ في المئة من المشاريع النفطية بينما تقوم شركات طاقة أجنبية بإعادة تأهيل الحقول النفطية الستة العاملة وتطوير حقول للغاز الطبيعي، يذكر أن الحكومة العراقية كانت قد طرحت مناقصة دولية لتطوير المشاريع المذكورة في شهر حزيران الماضي، وتتنافس نحو ٤١ شركة دولية على مشاريع لتطوير ٨ حقول نفطية تحتوي مجتمعة على ما يقرب من ٤٠ في المائة من احتياطات النفط في العراق، يذكر أن شركة نفط الهلال، التي تتخذ من مدينة الشارقة في دولة الامارات العربية المتحدة مقراً لها، أقدم شركة قطاع خاص لإكتشاف وإنتاج النفط في الشرق الأوسط، ولديها مكاتب منتشرة في أنحاء مختلفة من العالم بما في ذلك ثلاثة مكاتب في العراق (بغداد وأربيل والبصرة)، ويعمل فيها مجموعة من خيرة خبراء النفط والغاز العراقيين، وخضى على عمل الشركة في دولة الامارات العربية المتحدة أكثر من ٣٥ عاماً، حيث كانت أول شركة خاصة اقليمية مستقلة في الشرق الأوسط تدخل عمليات إستكشاف وتطوير وإنتاج وتسويق النفط الخام والغاز الطبيعي فضلاً عن المشتقات النفطية، وتمتلك الشركة أصولاً معتمدة تبلغ قيمتها ٢،٥ مليار دولار، حيث تنتشر عملياتها سابقاً والآن في عدة دول من العالم بضمنها الامارات العربية المتحدة، العراق، إيران، باكستان، مصر، اليمن، الإرتجتين وجنوبية يوغسلافيا السابقة، وحافظت شركة نفط الهلال على تواجد مستمر في وسط

رخصة لتصديره، ودون هذه الرخصة يتعين عليها أن تباع النفط في السوق المحلية بسعر بسيط مقارنة بالأسعار العالمية، كما يجري العراق محادثات في العاصمة البريطانية مع شركات دولية حول منحها عقوداً مستقبلية تهدف لرفع إنتاجية النفط العراقي، حيث يرغب العراق في أن يبدأ تنفيذ العقود التي يجري الاتفاق عليها في شهر يونيو/حزيران المقبل، لمساعدة القطاع النفطي في العراق على استعادة قدرته على العمل بدون تأخير، على أن تحتفظ الحكومة العراقية بالسيطرة على ٥١ في المئة من المشاريع النفطية بينما تقوم شركات طاقة أجنبية بإعادة تأهيل الحقول النفطية الستة العاملة وتطوير حقول للغاز الطبيعي، يذكر أن الحكومة العراقية كانت قد طرحت مناقصة دولية لتطوير المشاريع المذكورة في شهر حزيران الماضي، وتتنافس نحو ٤١ شركة دولية على مشاريع لتطوير ٨ حقول نفطية تحتوي مجتمعة على ما يقرب من ٤٠ في المائة من احتياطات النفط في العراق، يذكر أن شركة نفط الهلال، التي تتخذ من مدينة الشارقة في دولة الامارات العربية المتحدة مقراً لها، أقدم شركة قطاع خاص لإكتشاف وإنتاج النفط في الشرق الأوسط، ولديها مكاتب منتشرة في أنحاء مختلفة من العالم بما في ذلك ثلاثة مكاتب في العراق (بغداد وأربيل والبصرة)، ويعمل فيها مجموعة من خيرة خبراء النفط والغاز العراقيين، وخضى على عمل الشركة في دولة الامارات العربية المتحدة أكثر من ٣٥ عاماً، حيث كانت أول شركة خاصة اقليمية مستقلة في الشرق الأوسط تدخل عمليات إستكشاف وتطوير وإنتاج وتسويق النفط الخام والغاز الطبيعي فضلاً عن المشتقات النفطية، وتمتلك الشركة أصولاً معتمدة تبلغ قيمتها ٢،٥ مليار دولار، حيث تنتشر عملياتها سابقاً والآن في عدة دول من العالم بضمنها الامارات العربية المتحدة، العراق، إيران، باكستان، مصر، اليمن، الإرتجتين وجنوبية يوغسلافيا السابقة، وحافظت شركة نفط الهلال على تواجد مستمر في وسط

من الواقع الاقتصادي

اشكالية البطالة وتحديدها

حسين النجم

لعل المراقب للوضع الاقتصادي العراقي يجد انه على الرغم من استقرار الوضع الامني الذي يعد المدخل الحقيقي لتسيير عجلة الاقتصاد، الا ان البطالة مازالت حتى الان مشكلة من دون حل. وعلى الرغم من سعي الحكومة الى الحد من هذه الازمة عبر برامج وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الا ان البطالة مازالت حتى الان. ومن قبل فترة وجدا مشروع السيد نائب رئيس الجمهورية بين ايدنا حول البطالة وسبل معالجتها وكان المشروع عبارة عن ورشة عمل مفتوحة لمعالجات مازالت في بساى الطريق تحتاج الى المناقشة والتطوير بين الحين والاخر.

والتجارب العالمية عديدة ننبئ بان اقامة المشاريع الانتاجية هي احد المدخل المهمة في عراق اليوم، وهي السبيل الوحيد للحد من البطالة، ناهيك عن دوران عجلة الامرار كاملة تستعمل على اعادة عمل ٩٦ مئة للعمل من جديد.

اننا حقيقة امام فرصة للحد من البطالة التي تعمل الحكومة للحد منها، وما يفيدنا انه لحد الان لم تحدد نسبة معينة او محددة ترتكز عليها في تقييمنا للبطالة.

وحسنا دعا المشروع لاجراء مسح وطني يشمل مدن العراق كافة من اجل تحديد حجم البطالة وامكاناتها في العراق. وما انما مقبلون على التعداد السكاني، فاننا ندعو وزارة التخطيط والتعاون الانمائي لادراج فقرات ضمن المسح الوطني لتعداد السكان عبر تساؤل، هل تعمل او لا، اذا كنت تعمل فما مقدار الدخل الفردي لك، أي اختصاص العمل ما الاسباب: امنية... عدم وجود فرصة عمل... لديك مقدرة لتكثف تحتاج الى دعم مادي... ماهو التحصيل الدراسي، وعلى هذه الاسئلة من الاسئلة نستطيع ان نحدد حجم البطالة في العراق من حيث النسبة/القطاع/الرقعة الجغرافية/الاختصاص الدقيق، وبذلك سنحدد اللبثات الاولى لمشروع وطني للبطالة تبتناه الحكومة العراقية على اساس نتائج المسح الوطني لتعداد السكان في العراق.

انن هي فرصة لمعرفة حجم البطالة في العراق والتي لا بد ان تكون المدخل الحقيقي والفيصل في حل الغاز هذه المشكلة التي عانى معاني منها الاقتصاد العراقي عموماً والمواطن الراغب بالعمل خصوصاً.

ان ما تلجح اليه اليوم هو ان يكون لمشروع وطني منها هو تكملة لمشروع الحد من البطالة، يعمل على فك مفاتيح المؤشرات الايجابية والسلبية للتجربة السابقة وتعظيم المؤشرات الايجابية والتركيز عليها والاستفادة منها.

انن هي دعوة لتوظيف التعداد السكاني في المسح الوطني لمشروع البطالة في العراق.

وزير الزراعة يدعو الشركات الاماراتية للاستثمار في العراق

بغداد/المدى

افادت نشرة البنك المركزي العراقي ان الطلب على شراء الدولار، في مزاد البنك اليومي لبيع وشراء العملة الأجنبية قد انخفض الخميس مسجلاً حجماً للطلب لأستثمار ١٢٠ مليون دولار مقابل ١٧٤ مليوناً و ١٥٠ ألف دولار تم بيعها في الجلسة السابقة.

وأوضحت النشرة أن الحجم الكلي للطلب على الدولار بلغ ١٢٠ مليوناً و ٤٧٥ ألف دولار وزعت بواقع ٣٣ مليوناً و ١١٥ ألف دولار نقداً، غطاهما البنك بسعر صرف بلغ ١١٨٠ ديناراً للدولار الواحد.

وبينت النشرة أن قيمة الحوالات خارج البلد بلغت ٨٧ مليوناً و ٣٦٠ ألف دولار غطاهما البنك بسعر صرف بلغ ١١٧٧ ديناراً للدولار الواحد.

وأشارت الى ان المصارف الـ ١٤ المشاركة في المزاد لم تقدم بعروض لبيع الدولار، ويعقد البنك المركزي خمس جلسات اسبوعية لبيع وشراء العملات الأجنبية.

استعداداً لمشاريع ٢٠٠٩

المالية تشدد على تنفيذ مشاريع ٢٠٠٨

بغداد/المدى

شدد وزير المالية باقر جبر الزبيدي، خلال لقائه محافظ واسط لطيف الطرعة ببغداد، على ضرورة الاهتمام بإنجاز المشاريع المخصصة لوازمة ٢٠٠٨ في وقتها المحدد للاستفادة من المبالغ المخصصة لها، وقال بيان صادر عن المكتب الاعلامي في وزارة المالية إن الزبيدي على ضرورة "الاهتمام بإنجاز المشاريع المخصصة لوازمة ٢٠٠٨ في وقتها المحدد للاستفادة من المبالغ المخصصة لها، فضلاً عن أهمية اعتماد الدقة في عملية التنفيذ والاستفادة من خبرة الشركات العراقية العاملة ضمن القطاع الخاص"، وأضاف "يجب الاسراع بتنفيذ المشاريع للمساهمة في دعم عملية الاعمار والقضاء على ظاهرة البطالة والاستعداد للبدء

ان وزير الزراعة علي البهالي "شارك صباح الخميس في افتتاح المعرض الدولي الخاص بالتسمير والنخيل المقام في دولة الامارات العربية المتحدة" و"التقى على هامش المعرض عددا من المستثمرين وشركات و افراداً" مقدما دعوتهم لهم "لاستثمار في العراق بعد ان تحسن الوضع

بغداد/ الوكالات

دعا وزير الزراعة، الخميس، الشركات الاماراتية للاستثمار في العراق، معلناً ان الفرص الاستثمارية متاحة في المجالات الزراعية كافة، بحسب بيان للوزارة، ذكرت ذلك وكالة (اصوات العراق) و اضافت

بغداد/ الوكالات

قال رئيس الجهاز المركزي للتقبيس والسيطرة النوعية: أن وجود ٢٢ منفذاً حدودياً للعراق يجعل عملية السيطرة على السلع والخدمات المستوردة صعبة أمام مكاتب جهاز التقبيس ومختبرات وزارة الصحة وادارة الاشعاع التابعة لوزارة البيئة، وذكر سعد عبد الوهاب في مؤتمر صحفي عقده ببغداد أن "مكاتب الجهاز المركزي للتقبيس والسيطرة النوعية غير قادرة على ضبط السلع والخدمات

الغذائية او او السلعية"، وأوضح ان "دور الجهاز يكمن في اصدار المواصفات القياسية العراقية وهي وثيقة فنية توضع بشروط من قبل خبراء ضمن مواصفات معتمدة دولياً، وتصر المواصفات بمراحل اولها الجبير ومن ثم اللجنة الاستشارية من الاكاديميين والصناعيين والفنيين"، وعن عملية مراقبة السلع المستوردة، ذكر عبد الوهاب أن "السلع تنقسم الى محلية ومستوردة والجهاز المركزي للتقبيس والسيطرة النوعية يعمل على

المستوردة من الخارج بسبب وجود ٢٢ منفذاً حدودياً وضعف امكانيات انشاء مكاتب ثابتة على المنافذ الحدودية"، وبين عبد الوهاب أن "جهاز التقبيس والسيطرة النوعية لديه توجه بانشاء مختبرات للفحص في المحافظات التي فيها منافذ حدودية وتتسورد عبرها السلع، ولديه ثلاثة فروع في محافظات البصرة والموصل وواسط فقط التي تقوم بالفعاليات التي من شأنها توفير الحماية للمستهلك (المواطن) سواء على المواد

الغذائية او او السلعية"، وأوضح ان "دور الجهاز يكمن في اصدار المواصفات القياسية العراقية وهي وثيقة فنية توضع بشروط من قبل خبراء ضمن مواصفات معتمدة دولياً، وتصر المواصفات بمراحل اولها الجبير ومن ثم اللجنة الاستشارية من الاكاديميين والصناعيين والفنيين"، وعن عملية مراقبة السلع المستوردة، ذكر عبد الوهاب أن "السلع تنقسم الى محلية ومستوردة والجهاز المركزي للتقبيس والسيطرة النوعية يعمل على

مطابقة مواصفات السلع المحلية للمواصفات التي وضعها الجهاز من خلال القيام بجولات داخل المحال والاسواق التجارية، فضلاً عن مراقبة المنتج بعد عمليات التخزين والنقل"، أما حول السلع والمواد المستوردة، فكشف عبد الوهاب عن "وجود منظومة مهتمها السيطرة على المنتج المستورد بعد مرور السلع عبر أجهزة الضريبة العامة، وتخضع السلع المستوردة الى ثلاثة مكاتب بعد دخولها البلاد، ولغت الى ان هذه المكاتب "تتمثل

ومحاصيل الاعلاف أو في مجال الثروة الحيوانية بمختلف فعاليتها حيث يمكن الاستثمار في مجال إعادة تأهيل وتشغيل المشاريع الزراعية المختلفة" إضافة الى "إنشاء مشاريع جديدة خاصة وأن الخبرات الزراعية العراقية متوفرة في جميع مجالات العمل الزراعي".

ان وزير الزراعة علي البهالي "شارك صباح الخميس في افتتاح المعرض الدولي الخاص بالتسمير والنخيل المقام في دولة الامارات العربية المتحدة" و"التقى على هامش المعرض عددا من المستثمرين وشركات و افراداً" مقدما دعوتهم لهم "لاستثمار في العراق بعد ان تحسن الوضع

بغداد/ الوكالات

قال رئيس الجهاز المركزي للتقبيس والسيطرة النوعية: أن وجود ٢٢ منفذاً حدودياً للعراق يجعل عملية السيطرة على السلع والخدمات المستوردة صعبة أمام مكاتب جهاز التقبيس ومختبرات وزارة الصحة وادارة الاشعاع التابعة لوزارة البيئة، وذكر سعد عبد الوهاب في مؤتمر صحفي عقده ببغداد أن "مكاتب الجهاز المركزي للتقبيس والسيطرة النوعية غير قادرة على ضبط السلع والخدمات

الغذائية او او السلعية"، وأوضح ان "دور الجهاز يكمن في اصدار المواصفات القياسية العراقية وهي وثيقة فنية توضع بشروط من قبل خبراء ضمن مواصفات معتمدة دولياً، وتصر المواصفات بمراحل اولها الجبير ومن ثم اللجنة الاستشارية من الاكاديميين والصناعيين والفنيين"، وعن عملية مراقبة السلع المستوردة، ذكر عبد الوهاب أن "السلع تنقسم الى محلية ومستوردة والجهاز المركزي للتقبيس والسيطرة النوعية يعمل على

مطابقة مواصفات السلع المحلية للمواصفات التي وضعها الجهاز من خلال القيام بجولات داخل المحال والاسواق التجارية، فضلاً عن مراقبة المنتج بعد عمليات التخزين والنقل"، أما حول السلع والمواد المستوردة، فكشف عبد الوهاب عن "وجود منظومة مهتمها السيطرة على المنتج المستورد بعد مرور السلع عبر أجهزة الضريبة العامة، وتخضع السلع المستوردة الى ثلاثة مكاتب بعد دخولها البلاد، ولغت الى ان هذه المكاتب "تتمثل

السيطرة النوعية: ٢٢ منفذاً حدودياً تسبب تردى استيراد السلع

بمكتب الجهاز المركزي للتقبيس والسيطرة النوعية لاضعاع السلع للفحص ومطابقة المواصفات وثايتها مختبرات وزارة الصحة التي تعمل على اخذ عينات من السوق المحلية ليس على التحديد ان كانت داخل مخزن او معروضة في السوق لمعرفة مدى صلاحيتها، مثلاً للمواد الغذائية، إضافة الى مكتب دائرة الاشعاع التابع لوزارة البيئة وهي تخضع المنتج المستورد للفحص أيضاً للتأكد من خلوه من مادة الاشعاع".

بمكتب الجهاز المركزي للتقبيس والسيطرة النوعية لاضعاع السلع للفحص ومطابقة المواصفات وثايتها مختبرات وزارة الصحة التي تعمل على اخذ عينات من السوق المحلية ليس على التحديد ان كانت داخل مخزن او معروضة في السوق لمعرفة مدى صلاحيتها، مثلاً للمواد الغذائية، إضافة الى مكتب دائرة الاشعاع التابع لوزارة البيئة وهي تخضع المنتج المستورد للفحص أيضاً للتأكد من خلوه من مادة الاشعاع".

بمكتب الجهاز المركزي للتقبيس والسيطرة النوعية لاضعاع السلع للفحص ومطابقة المواصفات وثايتها مختبرات وزارة الصحة التي تعمل على اخذ عينات من السوق المحلية ليس على التحديد ان كانت داخل مخزن او معروضة في السوق لمعرفة مدى صلاحيتها، مثلاً للمواد الغذائية، إضافة الى مكتب دائرة الاشعاع التابع لوزارة البيئة وهي تخضع المنتج المستورد للفحص أيضاً للتأكد من خلوه من مادة الاشعاع".

باختصار

للتخلت اسعار النفط للعقود الاجلة عن مكاسبها الاولية التي بلغت أكثر من دولار وتراجعت عن مستوى ٦٨ دولاراً للبرميل في التعاملات الاسبوعية يوم الجمعة متأثرة سلبياً بهبوط حاد للاسهم في اسيا ومخاوف من أن ركوداً عالمياً محتماً سيقلص الطلب على الطاقة.

للاهوى الدولار الأمريكي الي أدنى مستوى له في ١٣ عاماً أمام الين في التعاملات الاسبوعية يوم الجمعة مع صعود العملة اليابانية المنخفضة العائد بينما سارع المستثمرون الى بيع الاسهم والعملات المرتفعة العائد مع ازدياد المخاوف من ركود اقتصادي عالمي يستمر لفترة طويلة.

للاهوى الجنيه الاسترليني الي أدنى مستوى له في خمسة اعوام امام الدولار الأمريكي في التعاملات الاسبوعية يوم الجمعة فيما دفعت التوقعات المتشائمة للاقتصاد العالمي المستثمرين الى بيع الاسهم والعملات ذات العائد المرتفع.

للافي وقت يضطرب العالم من جراء أزمة اقتنام وركود وشيك يصف تقرير للبنك الدولي نُشر الخميس كارثة اقتصادية تختمر ببطء في الضفة الغربية التي تحتلها اسرائيل.

بغداد/ قيس عياد

شهدت جلسة سوق العراق للاوراق المالية اليوم الخميس الماضي وهي

فانمن جلسة تداول لشهر تشرين الاول الجاري جرى فيها تداول اسهم (٣٥) شركة بعدد اسهم تجاوز (٩١٦) مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ (٢٣٤) عقد تداول. وقد تميز قطاع

